

ابراهيم شيم كبة

دراسات

ديف

تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي

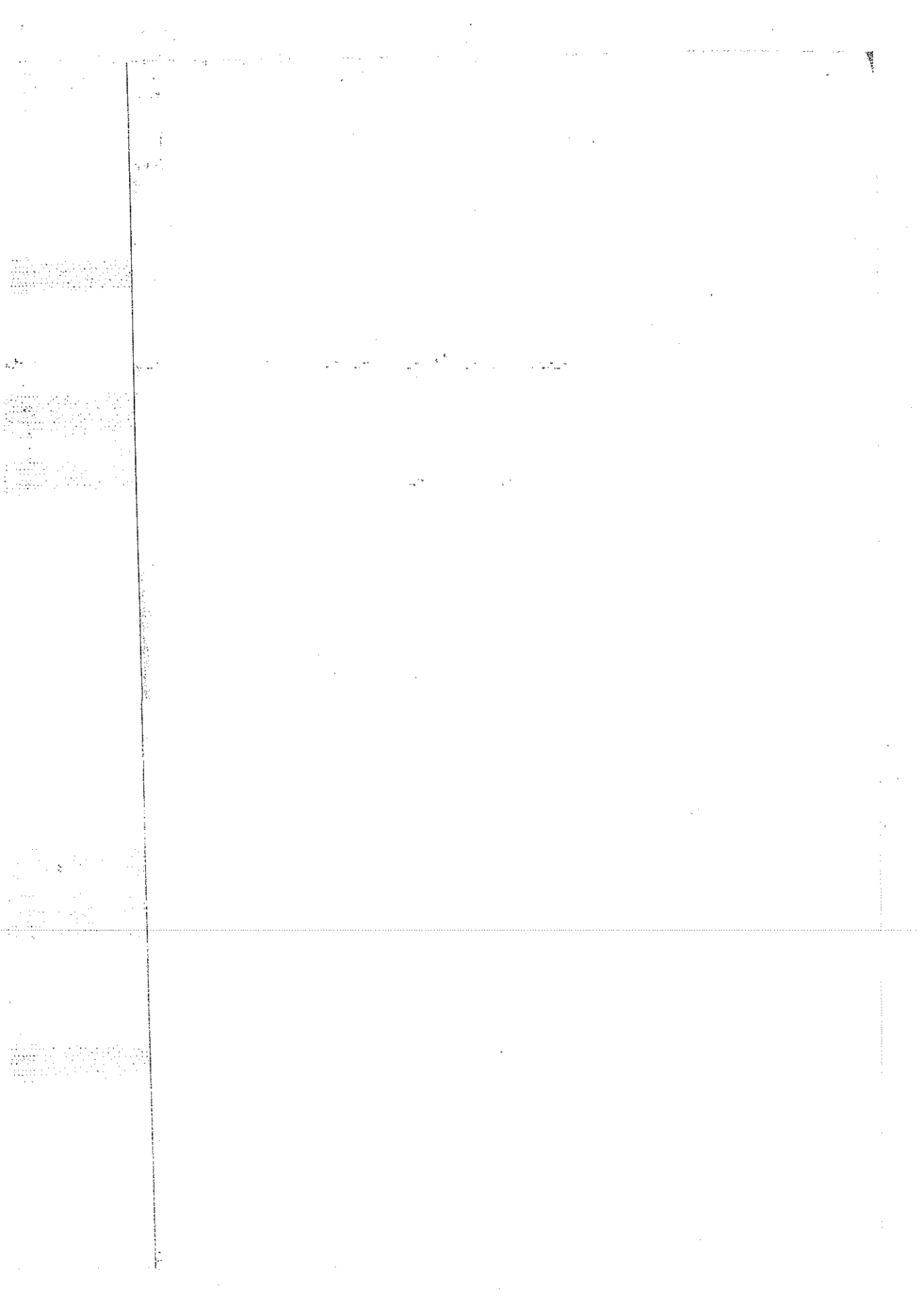
الطبعة الاولى

الجزء الاول

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

مطبعة الارشاد - بغداد

١٩٧٠



تقديم

يضم الجزء الأول من هذا الكتاب عددا من الدراسات الطويلة يمكن ان تصنف الى صنفين : الصنف الأول يدخل في موضوع (تاريخ الاقتصاد أو تاريخ النظم الاقتصادية) ، والصنف الآخر يدخل في موضوع (تاريخ الفكر الاقتصادي أو تاريخ المذاهب الاقتصادية) . والمبرر العلمي لادخال هذين الصنفين المختلفين من الدراسات في كتاب واحد ، يستند لمنهجية المؤلف ، القائمة على نظرة متكاملة موحدة للنشاط الاقتصادي وللعملية الاقتصادية ، وعلى اعتبار الواقع الاقتصادي والفكر الاقتصادي جانين مترابطين لحقيقة واحدة . ومن المعروف ان هذه النظرة العضوية للاقتصاد هي النظرة التي بدأت تسود في عدد متزايد من الاوساط الاكاديمية الغربية وخاصة في الدول انجليزية ، وهي في الاصل السمة الاساسية للمنهجية الاشتراكية .

لقد تناولت في القسم الاول من الكتاب (اي قسم التاريخ الاقتصادي) ، بعد مقدمة عامة مستفيضة تناول الاسس المنهجية للموضوع جعلتها الفصل الاول ، دراسة نظرية انماط الانتاج في الفصل الثاني جاعلا من هذه النظرية ، الاطار المنهجي لمجموع الدراسات الخاصة في هذا القسم من الكتاب . وفي هذه الدراسة المكثفة رفضت التفسير التجزيئية والتكنولوجية والآلية للنظرية ، واتيتمت الى تفسير متكامل يأخذ بنظر الاعتبار مجموع العوامل المادية والفكرية التي توجه النظام الاقتصادي . ثم تناولت في الفصل الثالث نظام الاقتصاد البدائي ، مؤكدا على طابعه التاريخي الشمولي ، رابط اياه بالاصول البيولوجية والانثروبولوجية للتاريخ الانساني ، مؤكدا على اهميته الحاسمة في نشوء الشروط الاولية لانبثاق النشاط الاقتصادي . وفي الفصل الرابع والآخر من هذا القسم ، استعرضت في اكثر من مائة صفحة ،

الاقتصاد العبودي او القديم في الشرق والغرب ، ملقيا اضواء ساطعة على عملية نشوء اهم المؤسسات الحضارية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعاصرة في تلك الحقبة التاريخية البعيدة ، كالزراعة والحرف الصناعية والتجارة وتقسيم العمل والتبادل والسلع والتقود والائتمان والطبقات الاجتماعية والدولة والمؤسسة العسكرية . . . الخ . ويمكن اعتبار هذه الدراسة الطويلة في سطر الاتاج العبودي ، دراسة مستقلة .

اما القسم الثاني من الكتاب (اي الخاص بتاريخ الفكر الاقتصادي) فقد كرسته لاستعراض بعض التيارات الفعالة في تاريخ الفكر الاقتصادي ، مبتدئا بالفكر القديم (وخاصة الفكر اليوناني) ومنتها - عبر السكولائية والماركتيلية . . . الخ - بالنظرية الكينزية في الثلث الثاني من قرنا الحالي . لا أود ان اقوم شخضيا باجراء تقييم لهذا الكتاب المركز بمادته وافكاره ، ولكن يمكن تحديد السمات الاساسية التي تميزه عن الكثير من المؤلفات المماثلة ، وخاصة المكتوبة بالعربية ، على الوجه التالي :

١ - يكرس الكتاب جزءا هاما من حجمه (حوالي الربع) لدراسة الجوانب المنهجية والمبدئية والنظرية العامة في الموضوع ، ويستعرض نقديا اهم المؤلفات الاكاديمية الحديثة ، ويحاول عبر هذا النقد المنهجي الشامل ارساء اساس منهجية علمية يمكن الاطمئنان اليها في دراسة تفاصيل تاريخ الوقائع والافكار الاقتصادية . وفي هذا الجزء من الكتاب حاولت مثلا أن القي كثيرا من الضوء لتحديد المفاهيم الاساسية للعلوم الاقتصادية (المذهب ، النظرية ، النظام ، المنهج ، السياسة ، المؤسسة ، الفكرة ، الفكر . . . الخ) ، كما اني اسعرضت بتفصيل مختلف المناهج الاكاديمية المعاصرة (المنهج الكلاسيكي ، التاريخي ، القطاعي ، الاقليمي ، المقارن . . . الخ) وركزت النظر على عيوبها البارزة (التجزئية ، التجريد ، الشكلية . . . الخ) ، وتبنت في

مجموع دراسات هذا الجزء المنهجي من الكتاب ، وجهة نظر تسم
بالشمولية والتكامل والاستيعاب والحركية •

٢ - يرفض الكتاب رفضاً قاطعاً الأسلوب الأكاديمي الشائع وهو الأسلوب
الانتقائي ، أي الاكتفاء بمجرد استعراض المدارس المختلفة على
تناقضها ، والوقوف موقف المتفرج من آرائها ، أو اقتطاع أجزاء
متباعدة من هذه المدارس واصطناع نظريات موحدة من الأجزاء
المتناقضة المذكورة • ان الكتاب ، على العكس ، يخضع جميع النظريات
المدرسة لمنهجية واضحة هي التي اشرت اليها في اول هذه الكلمة ،
ما يضمن على الكتاب كله وحدة عضوية بارزة للملامح والسمات •

٣ - كذلك يتميز الكتاب بتأكيد المستمر على الطابع الاجتماعي للاقتصاد
وللفكر الاقتصادي ، وعلى ارتباط الفكر الاقتصادي بصورة عضوية
بالتاريخ الاقتصادي ، وعلى ارتباطهما معاً بالتاريخ الحضاري العام •
ولهذا السبب يتجاوز الكتاب الأطر الضيقة المحدودة للنشاط
الاقتصادي ويتناول العديد من موضوعات التاريخ العام والفلسفة
والسياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس وتاريخ العلوم ، بقدر ما هو
ضروري لفهم الاجواء التاريخية التي نشأت فيها النظم والمذاهب
الاقتصادية • وقد سارت الدراسة في هذه النقطة على منوال كبار
اصحاب المذاهب الاقتصادية الكبرى أمثال ارسطو وتوماس الاكويني
وآدم سميث وماركس وفيلن وكينز وشوميتير •

٤ - واخيراً يتميز الكتاب بالاعتماد على المصادر المباشرة في التاريخ
الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي ، فلم اکتف بمراجعة المصادر
الثانوية بل رجعت الى المؤلفات الاصلية لاصحاب المذاهب انفسهم
وبلغاتها الاصلية في الغالب ، باذلاً في ذلك جهوداً كبيرة وشاقة ،
وتلك ، مع الاسف ، سمة نادرة في المؤلفات المماثلة وخاصة المكتوبة

باللغة العربية •

ولا شك ان المآخذ الاساسي الذي يؤخذ على مجموع هذه الدراسات هو طابعها المركز واسلوبها المكثف ، والحاجة في بعض الموضوعات الى شروح اوفى ، بالنسبة للقارئ العلم . ولكن السبب في ذلك واضح وهو ان هذا الكتاب هو مجرد (تلخيص) لمحاضرات القيت اصلا وبشكل مستفيض وحافل بالأمثلة والشروح على طلبة جامعتي بغداد والمستصرية ، وهو يهدف في الاساس الى (التذكير) بتلك المحاضرات و (التركيز) على نقاطها الجوهرية • ولهذا السبب ايضا فهو يضم اضافات مستمرة ومتلاحقة للمادة ، تبدو - من ناحية الشكل فقط - وكأنها خارجة على السياق المنطقي للكتاب ، ولكنها - من حيث الجوهر - مجرد امتداد لموضوعاته •

آمل ان يستفيد اكبر عدد ممكن من القراء الاعزاء من هذا الكتاب ، وان يكون حافظا لهم لمراجعة الاصول نفسها •

كما آمل ان استطيع التفرغ لطبع الاجزاء الاخرى من هذه الدراسات •

المؤلف

١٩٦٩/١١/١

مقدمة

حول مادة (-تاريخ الفكر الاقتصادي)

- ١ - حداثة المادة •
 - ٢ - اهمية دراسة المادة •
 - ٣ - الفكر الاقتصادي والكيان الاقتصادي •
 - ٤ - الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية •
 - ٥ - الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي •
 - ٦ - تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد •
 - ٧ - الفلسفة العامة والفكر الاقتصادي •
 - ٨ - الفكر الاقتصادي والتحيز الايديولوجي •
 - ٩ - الفكر الاقتصادي والمنهج الاقتصادي •
 - ١٠ - حول تفسير الفكر الاقتصادي •
 - ١١ - عناصر الفكر الاقتصادي •
 - ١٢ - الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي •
 - ١٣ - الفكر الاقتصادي ونظرية النخبة •
- هوامش الدراسة

حول مادة (تاريخ الفكر الاقتصادي)

١ - حادثة المادة :

يشير اريك رول في مقدمة كتابه القيم عن (تاريخ الفكر الاقتصادي)^(١) الى حادثة هذه المادة • ففي القرن الثامن عشر ظهرت بعض المؤلفات في هذا الموضوع ولكنها كانت قليلة جدا وغير هامة • ومن المؤكد ان اهمها هو مؤلف آدم سميث (نروة الامم) حيث يستعرض تاريخ النظم الاقتصادية السابقة وخاصة الماركنتيلية وينقدها على أساس انها خاطئة ، ولكن الهدف من الدراسة كان نقديا وليس تاريخيا ، لان تلك النظم (الفيزيوقراط والماركنتيلية) لم تصبحا بعد تاريخيا في زمنه بل كان بعضها قائما جزئيا في الواقع الاقتصادي • وفي القرن التاسع عشر اهتم التاريخيون والاشتراكيون الالمان معا بتاريخ الفكر الاقتصادي : الاوائل لاثبات صحة المنهج التاريخي (شمولر مثلا) والاشتراكيون لنقد النظام الرأسمالي وفكره الاقتصادي على ضوء دراسة جذوره التاريخية (مثلا ماركس)^(٢) في نظريات فائض القيمة ودورنغ^(٣) في التاريخ النقدي للاقتصاد الوطني والاشتراكية) • ومنذ اواخر القرن التاسع عشر واول القرن العشرين اصبح تاريخ الفكر الاقتصادي مادة مستقلة ومرغوبا فيها Popular وان كان لا يزال حينذاك ملحقا بتاريخ الاقتصاد (مثلا اشلي في كتابه : مقدمة للتاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية الانكليزية ، ١٩١٣)^(٤) • ثم اصبحت المادة بالتدريج مادة مستقلة لضرورة للمعرفة الاقتصادية (جيد وريست مثلا في تاريخهما المشهور)^(٥) أو ضرورة لاسباب تقنية ، اي لاستعراض تاريخ بعض المفاهيم او الطرائق التقنية للتطبيق الاقتصادي^(٦) •

٢ - أهمية دراسة المادة :-

يمكن الإشارة في هذا الصدد الى النقاط التالية :

أولاً - ان دراسة المادة تؤكد الطابع العملي لعلم الاقتصاد ومساهمته في تيار الفكر العام وارتباطه بتاريخ النظم الاقتصادية العملية ، اي ان دراسة المادة تجنب المرء خطر (التجريد) الشائع في علم الاقتصاد الاكاديمي المعاصر .

ثانياً - ان دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تهيب (المدخل) لدراسة النظرية الاقتصادية المعاصرة واستعاب الجدل القائم فيها الآن . وكما يقول احد الاقتصاديين (رول)^(٧) لم تمت ابدا نظرية ارسطو في الطبقات الاجتماعية أو نظرية بريكارو في الربح التفاضلي أو آراء توماس الاكوييني حول الربا أو النظريات الفيزيوقراطية حول الزراعة . . . الخ . كذلك احبب كينز في عصرنا هذه نظريات مالثس وبرودون وسيسموندي في اهمية الطلب الفعال ودوره في التحليل الاقتصادي بعد نسيانهم تقريبا في الاقتصاد الاكاديمي السابق لكينز . ولهذا السبب فان النظريات التي يجب التأكيد عليها في تاريخ الفكر الاقتصادي هي تلك التي لها اهمية للجدل الاقتصادي المعاصر من جهة ، والتي تمثل اتجاهات اساسية في الفكر الاقتصادي من جهة اخرى . والمفكرون الذين يجب اختيارهم هم الذين لهم طابع تمثيلي للاتجاهات المذكورة .

ثالثاً - يؤكد كونار (مقدمة الطبعة الاولى من تاريخ المذاهب الاقتصادية ، التي كتبها عام ١٩٢١ والمعاد طبعها في الطبعة اللاحقة من مؤلفه المعروف بالفرنسية طبعة ١٩٤٧ ص ٤)^(٧) على اهمية دراسة المادة لتجنب تكرار الاخطاء في السياسة الاقتصادية ، ولضمان استمرارية التقدم في هذا الميدان ، والبناء على اسس الفكر السابق ، وتجنب ما يسميه (الزيفية الفكرية) Sisiphisme Intellectuelle . اشارة الى اسطورة زيف اليونانية المعروفة . كذلك يؤكد جيد وريست اهمية دراسة الاخطاء التاريخية للتعلم منها ويفند رأي ساي الذي يدعو لتناسيها . كما ان كونار

يرى بان المذاهب الاقتصادية هي انعكاس للتجارب المؤسفة لاجيال السابقة
(المرجع المذكور ، صفحة ٥٨٩ بالفرنسية) .

رابعا - يشير الاقتصادي الامريكي هاني الى اهمية دراسة (تاريخ
الفكر الاقتصادي) لاثبات استمرارية ووحدة الفكر الاقتصادي منذ العصور
القديمة حتى الآن ، ويخطيء المنكرين لذلك بحجة (فراغ) العصور
الوسطى^(٨) مع انها حلقة كانت ضرورية بين الفكر القديم والفكر الحديث ،
مثال ذلك النظريات السكولائية في التقود والفائدة والقانون الطبيعي . . الخ .

خامسا - لدراسة المادة اهمية اخرى هي التأكيد على الطبيعة الاجتماعية
للاقتصاد وارتباطه بجميع العلوم الاجتماعية الاخرى (كالسياسة والاخلاق
والفقه والجماليات وعلم الاجتماع . . . الخ) ، ذلك لان القيم الاجتماعية
لم تكن متميزة في الفكرين القديم والوسيط ، بل كانت موحدة ومندمجة .

سادسا - ادراك (نسبية) Relativity الافكار الاقتصادية وعدم
تمتعها بقيم مطلقة وتوقفها على الظروف الزمانية والمكانية ، مما يوحي بأهمية
(التطور) دون (الثورة) في زعم هاني^(٩) ، وباهمية التمييز بين (علم
الاقتصاد) كمجموعة قوانين موضوعية وبين (الاقتصاديين) انفسهم الذين
يختلفون في احيان كثيرة في تفسيراتهم لها لاسباب مختلفة ، شخصية
ومصلحية احيانا ، وموضوعية احيانا اخرى ، اهمها عاملان : اختلاف
(فلسفة الحياة) ، واختلاف (المنهج) Method وسنعود لهذه النقطة بعد
قيل .

٣ - الفكر الاقتصادي والكيان الاقتصادي :

ان الكيان الاقتصادي وتحولاته في اي عصر من العصور هو العامل
أو المقرر الاخير Ultimate Determinator للفكر الاقتصادي ، كما
يؤكد رول بحق . ولكنه ليس العامل الوحيد على كل حال . والسلسلة

السببية Causal Chain بينهما ليست مباشرة بل طويلة وغير مباشرة Devious ، وقد تكون العوامل الاخرى اكثر مباشرة من العامل الاقتصادي ومن اهمها الفكر الاقتصادي القائم في العصر المعين ، والفكر السياسي ، والممارسة السياسية ، والفلسفة ، والفكر العلمي ... الخ . على انه من الملاحظ في المراحل التاريخية الثورية ان الصلة بين النظام الاقتصادي والفكر الاقتصادي تكون اوضح واكثر مباشرة منها في المراحل المستقرة نسبيا ، حيث يبرز اثر العوامل الايديولوجية . كذلك يجب ملاحظة حقيقة ان افكار عصر مضى تبقى احيانا مؤثرة في العصر الجديد وتساهم في صياغة السياسة والفكر الاقتصاديين فيه ، بالتفاعل مع البناء الاقتصادي الجديد . واخيرا فان عدم التطور المتساوي للوحدات السياسية القومية الحديثة خلال القرنين الاخيرين ، ساهم في عدم التطور المتساوي للفكر الاقتصادي بحيث ان بعض الافكار الماضية تخفي في بعض البلدان وتنبعث في الاخرى حسب الازمان الاقتصادية المحلية ، مثال ذلك تبني الفكر الاقتصادي السابق للبرالية في المانيا في القرن الماضي بما في ذلك التأكيد على دور الامة والدولة والتجارة الخارجية والحماية التجارية ... الخ .

٤ - الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية :

وراء كل الفكر الاقتصادي القديم والحديث فلسفة اجتماعية هي بتعبير شتارك (مجموع الافكار والمثل الاجتماعية التي صدر عنها في الاصل علم الاقتصاد السياسي والتي يرجع اليها على الدوام)^(١٠) . وهناك اختلاف بالطبع بين المدارس المختلفة حول ماهية الفلسفة المذكورة فيرى شتارك مثلا بأن فيلسوف الاقتصاد الكلاسيكي هما لوك ولايبنتز ، وان رائد الاقتصاد الحديث (يقصد الكلاسيكي الجديد) هما جيننكز Jennings وكوسسن Gossen ، وان خير معبر عن الازمة الكبرى التي قادت التحول من الاقتصاد الاول الى الاقتصاد الثاني هما تومبسون Thompson وهو جسكن

Hodgskin (ص ٧ من كتابه عن الاسس المثالية للفكر الاقتصادي ، ١٩٤٤ ،
بالانكليزية) ، ويرى لاجوجي^(١١) ان هيوم هو فيلسوف الليبرالية
الكلاسيكية (ص ٢ من كتابه عن المذاهب الاقتصادية ، بالفرنسية)^(١١) .
وعلى كل فان الصلة اكيدة بين التحليل الاقتصادي ، والفلسفة الاجتماعية
وان من المحال فهم الاول دون الثانية . كذلك يرى الاستاذ الالماني المعاصر
شتافنهاكن في مؤلفه (تاريخ النظرية الاقتصادية الطبعة الثانية ، ١٩٥٧ ،
ص ١٣ ، بالالمانية)^(١٢) ان هناك جذرين للفكر الاقتصادي اولهما الجذر
الفلسفي او ما يدعوه (الصورة العالمية للحياة الاجتماعية) وثانيهما الجذر
العملي ، اي الآراء والحلول لمشاكل الحياة الاقتصادية العملية ، الصادرة
عن الساسة ورجال الادارة ورجال الاعمال الخ . وعلى هذا الاساس
يصنف المؤلف مراحل تاريخ الفكر الاقتصادي في كتابه المذكور .

ولعل الاستاذ الامريكي اوفرتن تيلر ، في كتابه (تاريخ للفكر
الاقتصادي - المثل الاجتماعية والنظريات الاقتصادية من كني الى كينز ،
١٩٦٠ ، بالانكليزية)^(١٣) خير من دافع ، بين مؤرخي الفكر الاقتصادي
المعاصرين ، عن ارتباط تاريخ (الفكر الاقتصادي) بتاريخ (الفلسفة
الاجتماعية) بمعناها الواسع الذي يشمل الفكر السياسي والاخلاقي
والاجتماعي على السواء . وقد رد تيلر على بعض الاعتراضات الاكاديمية
الموجهة ضد هذا المنهج بشكل مفصل ، وخاصة ، ضد اعتراضين اساسيين :
اولهما معارضة هذا المنهج لبدأ التخصص الواجب الالتزام به بدقة في البحث
العلمي ، وقد رد تيلر على هذا الاعتراض بالتأكيد على (ان عالم المعرفة
والفكر والبحث والمناقشة الفكرية ، بالرغم من اختلافاته الداخلية ، يتميز
بوحدة شاملة ، تتيح لاجزائه المختلفة انارة بعضها البعض الآخر) (وان
تاريخي النظرية الاقتصادية والنظرية السياسية ، على وجه الخصوص ،
يؤلفان دراستين مترابطتين تماما ، بحيث ان كلا منهما تلقي الضوء على

الدراسة الأخرى ، ولا تعني أحدهما عن دراسة الأخرى) ص ١١ من مقدمة الكتاب . أما الاعتراض الآخر على منهج المؤلف ، فهو قائم على اختلاف الطبيعة بين مادتي الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية ، فالإقتصاد علم من العلوم الوضعية وتاريخ الفكر الاقتصادي هو تاريخ لاكتشافات نظرية علمية وتسجيل لتطور أنواع من المعرفة الحقيقية ، بينما لا ترتفع النظريات السياسية والأخلاقية والفلسفية عن المستوى (الأيديولوجي) الصرف ، أي مجرد التعبير عن طرائق تفكير تأملية Speculative ذات طابع شخصي ومحلي وعابر ، عاطفي ومتحيز ودوغمائي ، يتعلق بحركات أو أحزاب أو عقائد سياسية في امكنة وازمنة معينة ، لا تتمتع بأي طابع معرفي علمي قابل للتدليل والاثبات ، وانها لا تستهدف اساسا اكتشاف الحقائق وفهم الوقائع ، بل تستهدف مجرد (الايحاء بانواع معينة من السلوك السياسي ، والعمل لتحقيق اهداف محددة بوسائل محددة) فكيف يمكن الجمع بين مادتين متناقضتين اساسا في الطبيعة والاهداف والوسائل ؟ ويرد تيلر على الاعتراض المذكور ، بان الفرق بين المادتين ليس فرقا في الطبيعة ، بل مجرد فرق في الدرجة ، فلا يمكن القول بان الفكر الاقتصادي في جميع تاريخه هو فكر علمي بشكل مطلق يتمتع بالحياد وعدم التحيز ، والموضوعية وعدم التأثير بالمعتقدات الشخصية أو الفكرية السائدة في المجتمع ، كما لا يمكن القول من جهة اخرى بأن الفلسفات السياسية والأخلاقية والاجتماعية ، في جميع عصورها ، لا تتمتع بأي صفة علمية أو عقلانية او قابلة ، على الأقل نسبيا ، للتفسير العلمي . ان العلوم ، بمعناها الدقيق ، علوم (وسائل) ، بينما تحدد الفلسفة الاجتماعية (الغايات والقيم) الاساسية للنشاط الانساني . ومن الواضح ، الارتباط الكلي والدائم بين الغايات والوسائل . وينتهي تيلر من تحليله الى ضرورة اعتبار المادتين بمثابة (كل مركب Composite Whole) ومن اللازم دراسة العلاقات بين اجزائه وتفاعل هذه الأجزاء بمنتهى

الاهتمام • (ص ١٤ من المقدمة) • وقد طبق تيلر فعلا منهجه هنا في دراسته لتاريخ الفكر الاقتصادي ، فافتتح الكتاب بدراسة شاملة للمناخ الفكري العام في أوروبا في القرن الثامن عشر (مناخ حركة التنوير Enlightenment) ليحدد الاطار الفلسفي العام ، للانجازات الاقتصادية النظرية للمدرسة الفيزيوقراطية • وعندما حاول دراسة التفكير الاقتصادي لادم سميث ، كرس ثلاثة فصول من كتابه لدراسة الفلسفة الاجتماعية والاخلاقية والسياسية السائدة في انكلترا في اواخر القرن الثامن عشر ، دارسا بتفصيل فلسفة شافيسبري ومانديفيل وهجسن من جهة ، وفلسفة سميث الاخلاقية والعلمية من جهة اخرى (مقاله عن تاريخ الفلك ، وكتابه عن نظرية العواطف الاخلاقية Theory of Moral Sentiments) قبل معالجة فلسفة سميث اللبرالية في الحقل الاقتصادي • وسار تيلر على نفس المنهج عند دراسته لاقتصاد مالش وريكاردو ومل • لقد قدم لهم جميعا بدراسة متكاملة عن المذهب النفعي لبنتام واتباعه ، محللا نظرية السكان لمالش ونظرية الربيع لريكاردو ، بأرتباطاتها بفلسفة كودون Godwin الفوضوية ، وبفلسفة بنتام النفعية ، وبمجموع النظام الكلاسيكي • كذلك درس الاضافات الاقتصادية لجون ستيوارت مل ، في ضوء فلسفته الشاملة ، بعناصرها السياسية والاخلاقية والمنطقية • اما الدراسة التي كرسها تيلر للماركسية ، فقد تناولت مجموع المناخ الفكري الذي تنفس فيه ماركس ، كما تناولت جميع اجزاء الماركسية (الفلسفة والتاريخ الاجتماعي والنظرية الاقتصادية) مع تحليله اارتباطاتها بالفكر الاشتراكي العام وبالفلسفة الهيغلية والاقتصاد الريكاردي • كذلك ، طبق تيلر نفس المنهج في دراسته للمذاهب الكلاسيكية الجديدة وخاصة لنظريات الفريد مارشال في اواخر القرن الماضي ، محللا اياها في ضوء الجو الفكري العام الذي كان يسود الفكر السياسي في انكلترا حينذاك (ما يسميه تيلر بجو اللبرالية المحافظة Conservative Liberalism) • ولم يخرج تيلر في كتابه عن هذا

المنهج حتى عند دراسته للفكر الاقتصادي الحديث جدا ، مثل ذلك الكينزية ونظريات جمبرلن والنيوديل ... الخ .

ان خلاصة رأينا في منهجية تيلر هو انه يبالغ كما يبدو في التأكيد على اندماج الفكر الاقتصادي بالفلسفة الاجتماعية ، فيتجاوز (الارتباط) بين المادتين الى الرغبة في (ادماج) الموضوعين في مادة واحدة ، كما فعل في كتابه القيم . ان الفرق بين المادتين في رأينا ليس فرقا في الطبيعة او في الدرجة ، كما يظهر من مناقشة المؤلف للاعتراضات الاكاديمية ، بل هو فرق في (الموضوع) . فلكل من المواد انتي يعالجها تيلر في كتابه المذكور (الفلسفة ، السياسة ، الاخلاق ، الاجتماع ، الاقتصاد) موضوع محدد ، مختلف عن موضوعات المواد الاخرى ، وهذا وحده هو المبرر لدراسة كل مادة على حده ، ولكن بدون ان تسمى لحظة واحدة العلاقات المتبادلة بينها جميعا والتأثيرات المتقابلة لكل منها على المواد الاخرى ، كما يفعل شوميتير مثلا ، على الاقل من الوجهة المنهجية ، في مؤلفه المعروف (تاريخ التحليل الاقتصادي) .

٥ - الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي :

في الطبعة الاولى من المؤلف المشار اليه سابقا لجيد وريست (معادة في الطبعة السابعة ص ١٠ ، ١٩٤٧ ، بفرنسية) يؤكد المؤلفان على اهمية المحيط الاقتصادي والوقائع الاقتصادية في صياغة الفكر الاقتصادي ، من حيث تقديم المواد وطرح المشاكل وتقديم الغذاء للفكر الاقتصادي (ويستشهدان بريكاردو ونظريته في الربيع والاوراق المصرفية ، وماركس وسيسموندى واهتمامهما بالازمات والمكننة والبروليتاريا الصناعية مثلا) ، ولكنهما ينكران كفاية عاملي الزمان والمكان لتفسير اي مذهب اقتصادي بدليل ظهور مذاهب متناقضة في نفس المحيط والعصر (ساي وسيسموندى ، باستيا وبرودون ، شولتز دليتش وماركس ، فرنسيس ووكر وهنرى جورج ..

النخ) ، وظهور نفس المذهب أحيانا وبنفس الوقت في بلدان مختلفة (مثلا نظرية المنفعة النهائية او الحدية في ثلاثة اقطار اوروبية مختلفة في سبعينات القرن الماضي) * ومن هنا ينتهي جيد وريست الى ضرورة افراد مادة مستقلة للمذاهب الاقتصادية (مستقلة عن التاريخ الاقتصادي) ، مع ضرورة الاهتمام ايضا بدراسة المادة الاخرى ، مادة تاريخ الوقائع والمؤسسات الاقتصادية (في فرنسا تركز الاهتمام في تاريخ المذاهب حيث توجد كراسي جامعية لهذه المادة في كليات الحقوق واقسام دكتوراه الاقتصاد وفي كليات السوربون ومدرسة الدراسات العليا ... الخ ، بينما تركز الاهتمام في البلدان الاوروبية الاخرى على التاريخ الاقتصادي بتأثير المدرسة التاريخية الالمانية والمدارس الاشتراكية) * كما ان المؤلفين المذكورين يؤكدان على دور الوقائع لا كسبب فقط للفكر بل كنتيجة له احيانا (مثلا اثر مدرسة مانجستر في المعاهدات التجارية واثرا اشتراكية الدولة في التشريعات العمالية ... الخ) * كذلك يرى الاستاذ الامريكي هاني (تفاعل) الفكر والواقع الاقتصادي في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي (هاني ، طبعة ٩١٥٧ ، ص ٤ ، بالانكليزية) *

٦ - تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد :

لا شك ان تاريخ الفكر الاقتصادي يمتد الى العصور القديمة والوسطى ، ولكن تاريخ (المدارس الكبرى) حسب تعبير جيد وريست - ص ١١ - أو تاريخ (الفكر العلمي) حسب تعبير ديشان Deschamps حاشية ص ١١ المذكورة ، يبدأ من اواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث والفيزيوقراط * ولهذا لا بد من عدة تحديدات في كتابة اي تاريخ للمذاهب الاقتصادية : تحديد في الزمان ، وتحديد في المكان (اختيار مذاهب بلدان معينة دون اخرى) وتحديد في اختيار بعض المفكرين دون آخرين ، وبعض المذاهب دون اخرى * والمقياس الرئيسي للاختيار هو اثر المذاهب في صياغة علم الاقتصاد المعاصر ، حتى ان جيد وريست يتصور ان هذه المادة باعتبارها تاريخا

أو تطورا للمذاهب الاقتصادية الحالية •

كذلك يميز هاني (تاريخ الفكر الاقتصادي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٥٧ ، الفصل الاول بالانكليزية) بين مادتي (التاريخ الاقتصادي أو التاريخ الصناعي) كما يسمى احيانا اي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ، وبين (تاريخ الفكر الاقتصادي) اي تاريخ جذور وتطور الافكار الاقتصادية ، اي افكار الناس حول الوقائع الاقتصادية ، وبين (تاريخ علم الاقتصاد) وهو احدث تاريخا من الثاني ولا يتناول الا تاريخ نظم الفكر الاقتصادي اي تاريخ الفكر الاقتصادي منذ ان اصبح (علما) منظما في اواخر القرن الثامن عشر •

٧ - الفلسفة العامة والفكر الاقتصادي :

فيما يتعلق بـ (الفلسفة العامة) التي تكمن وراء الفكر الاقتصادي وتطوره ، يرى الاستاذ هاني^(١٤) ، ان الفلسفة منذ القرن الخامس ق.م • تطورت باتجاهين اساسيين هما :

١ - الاتجاه المثالي :

ويتضمن في نظره الافكار التالية : انكار الوجود الموضوعي المستقل للمادة ، قدرة العقل على تكوين الاحكام باستقلال عن الظروف المادية ، الاعتقاد بالطبيعة الذهنية Intellectual وليس الحسية Sensual للاشياء ، اعتبار الانسان قوة مستقلة وليس ابن الظروف المادية ، التأكيد على اهمية وفعالية النظم الاجتماعية مقابل العوامل الطبيعية ، قبول الدولة كممثلة للمجتمع ضد انانية الافراد ، الاعتقاد بالطبيعة العضوية Godwin للمجتمع والطابع المحافظ المنظم الاجتماعية ، الايمان بوجود عقل أعلى Superior Reason و ارادة الهية تحكم العالم ، الاعتقاد بسمو الاخلاقي Method على الطبيعي Natural ، امكانية الحصول على الكمال بالتربية والنظم

الاجتماعية ... الخ • ويستشهد هاني كأمثلة على الفكر المثالي باغلب المفكرين في المشرق القديم ، بالإضافة الى افلاطون وبعض الروافيين والافلاطونيين الجدد والقديس اوغسطين وتوماس الاكويني وبركلي ولايبنتز وكانت وهغل وشلنغ ومالبرانش وكونت ... الخ •

ب - الاتجاه المادي :

واهم أفكاره في نظر هاني : الايمان بالوجود المستقل للمادة وحدها ، الاعتقاد بان الكون محكوم بقوانين المادة وليس بالعقل الاعلى ، مخضوع الانسان دائما لمحيطه المادي ، يؤمن الماديون عادة بالفردية والتسيب (وان كان بعض الاشتراكيين ماديين ايضا بصورة غير منطقية حسب زعم هاني ، حاشية ص ١١ من كتابه) ، الايمان بالمساواة الطبيعية بين الافراد وبالمصدر المادي لاختلاف قدراتهم ، الدولة مجرد تجمع افراد لاسباب تتصل بطبيعتهم المادية ، النظام الطبيعي يفرض نفسه حتما ومن هنا ضرورة التسيب والاعتقاد بالمذهب الفردي Laisser Faire Individualism ، شعار الماديين : الخير المادي الاكبر للمعدد الاكبر من الافراد الخاضعين لسيطرة الطبيعة ، البقاء Survival هو معيار الحق ... الخ • ويرى الاقتصادي الالماني الكبير شمولر (الوجيز في النظرية الاقتصادية العامة ، ص ٧١ ، بالالمانية) انه في ظل المذهب المادي امكن (حل) نظم القرون الوسطى الدينية والسياسية والخلقية^(١٥) • ويستشهد هاني كنماذج للفكر المادي السفسطائيين والايقوريين في العصر القديم ، وهلفيسوس والموسوعيين وبتام في العصور الحديثة •

من الواضح ان هذا العرض السريع الذي يقدمه هاني للمخطوط العامة للمفكرين المادي والمثالي عرض ناقص ومضطرب بعض الشيء ، ولعل اهم عيوبه هو الخلط بين الانواع المختلفة للمادية والمثالية في الحقول المتعددة للمعرفة ، وخاصة في الحقل الوجودي (اتولوجيا) والحقل المعرفي

(ابستمولوجيا) والحقل الاجتماعي (سوسولوجيا) • ان بحث هذا الموضوع هو خارج الصدد هنا ، والغرض من الاشارة اليه هو التأكيد على صحة رأي هاني في شدة ارتباط الفكر الاقتصادي بالفلسفة • ويعطي هاني امثلة ملموسة لهذا الارتباط من تاريخ الفكر الاقتصادي • فمثلا يميل المثاليون الى انكار اهمية (القوانين) العلمية في الحياة الاقتصادية ، واحيانا حتى الى انكار وجود القوانين المذكورة ، وبهذا يجعلون علم الاقتصاد اقرب الى (الفن Art) منه الى العلم بالمعنى الحقيقي ، بينما يؤكد الماديون على خضوع الحياة الاقتصادية لمجموعة من (القوانين الطبيعية) لا يمكن الخروج عليها ، كما فعل الكلاسيكيون مثلا •

ولعل من المفيد هنا الاشارة الى ان شوميتز^(١٦) يكاد ينرد بين مؤرخي الفكر الاقتصادي في انكار اثر الفلسفة في تطور الفكر التحليلي في الاقتصاد • فاذا اخذت الفلسفة بمعناها الاغريقي القديم ، اي مجموعة المعارف العلمية ، اي العلم الكلي Universsl Science اي مجموعة العلوم الطبيعية والاجتماعية واليتافيزية ، وهو المعنى الذي بقي سائدا حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريبا والذي كان يجسده كبار المفكرين الموسوعيين من امثال ارسطو وتوماس الاكويني ولايبنتز وفيكو ••• الخ من اصحاب النظم الفكرية الشاملة ، فان العلاقة معدومة في رأي شوميتز بين فلسفة هؤلاء (آرائهم حول العلل النهائية والمعاني الاخيرة للاشياء ••• الخ) وبين آرائهم في الحقول العلمية المختلفة • فمثلا لا يجد شوميتز اي اثر لفلسفة ارسطو في نظرياته الفيزيائية أو آرائه الاقتصادية ، كما لا يجد اي اثر لفلسفة لايبنتز (المونادولوجيا Monadology) في آرائه في التجارة الحرة • كذلك لا تؤثر الفلسفة في الفكر الاقتصادي اذا اخذت بمعناها الثاني ، كعلم اعطياي بين سائر العلوم الاخرى ، له موضوع محدد ومناهج محددة واستنتاجات محددة ، هي بالاختصار توضيح معاني المفاهيم العلمية (المادة ، الحقيقة ،

القوة ، المدرجات الحسية ... الخ) ، أو بتعبير آخر ، اذا احدثت الفلسفة
بمعناها الاستولوجي فقط ، كظريية عامة للمعرفة . ففي هذه الحالة تكون
الفلسفة محايدة بالنسبة لموضوعات العلوم الاخرى بما في ذلك علم الاقتصاد .
ولكن مشكلة العلاقة بين الفلسفة والاقتصاد تثار عندما تؤخذ الفلسفة بمعناها
الثالث ، كمجموعة من النظم المعنوية System of Beliefs تعطي احكاما
في الحقائق النهائية أو الغايات النهائية أو القيم النهائية ، سواء أكانت ثيولوجية
(لاهوتية) ام غير ثيولوجية . وبهذا المعنى تشمل الفلسفة التيارين المادني
والمثالي على السواء . والسؤال الذي يطرحه شوميتز هو هل اثرت (فلسفة)
المفكرين الاقتصاديين ، بهذا المعنى الاعتقادي ، في آرائهم (الاقتصادية) ؟
ان جواب شوميتز هو ان معتقدات العلماء لم يكن لها أي اثر في فكرهم
العلمي ، سواء اكان ذلك في العلوم الطبيعية أم في العلوم الاجتماعية ومنها
علم الاقتصاد . لقد عبر كثير من علماء الطبيعة والرياضيات مثلا (لابلاس ،
نيوتن ، لايبنتز ، أويلر ، جول ... الخ) عن معتقداتهم المسيحية في
مؤلفاتهم العلمية ، وصاغوا نظرياتهم في صيغ دينية ، ولكن أحدا لم يشك في
امكان فصل فكرهم العلمي عن اشكاليه الدينية . اما في العلوم الاجتماعية
ومنها الاقتصاد ، فإن الجدل لا يزال محتدما في هذه المسألة ، بسبب الخلط
بين (الفكر الاقتصادي) و (السياسة الاقتصادية) . ان السلوك الاقتصادي
يتأثر حتما بالمعتقدات الفلسفية (دينية أم غيرها) ، ولذلك فأثر الفلسفة اكيد
في (السياسات) الاقتصادية التي يدعو اليها الاقتصادي ، ولكن اثر الفلسفة
معدوم ، في نظر شوميتز ، بالنسبة لـ (التحليل) الاقتصادي ، أي بالنسبة
لفروض ونظريات وادوات المحلل الاقتصادي . ومن المؤسف ان شوميتز
لا يقدم اية حجج لاثبات رأيه هذا ، بل يحيل القارئ الى التفاصيل الواردة
في كتابه الضخم (تاريخ التحليل الاقتصادي) . والذي نعتقد ان كتابه
المذكور بالذات ، والحجم الهائل الذي كرسه لفلسفات المفكرين الاقتصاديين

انما يتنهض دليلا على عدم سلامة رأيه في انكار الصلة بين الفلسفة والفكر
الاقتصادي .

٨ - الفكر الاقتصادي والتحيز الايديولوجي :

ومما له صلة بهذا الموضوع ، تحليل شوميتير لآثير ما يسميه (التحيز
الايديولوجي) Ideological Bias في تشكيل الفكر لاقتصادي .
ويؤكد شوميتير على حقيقة ان هذا الاكتشاف الهام في الفكر الاجتماعي
الحديث يعود في الواقع لماركس (وزميله انغليز) عندما ربط بين الاقتصاد
البورجوازي وبين (الايديولوجيا) البورجوازية ، واعتبر الفكر الاقتصادي
الكلاسيكي جزءا من الايديولوجيا المذكورة ، مع اعتبارها مجرد (بناء فوقي)
يعكس مستلزمات ومصالح الطبقات الاجتماعية السائدة . ان الاكتشاف
الماركسي المذكور تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية الحديثة في تأكيدها
على مفهوم (التعويل Rationalizatin) ، أي اعطاء الاشياء تفسيريا
عقلانيا مخالفا للحقيقة ولكنه يتفق مع اهواء المفسر . وهنا يوجه شوميتير
جملة انتقادات للمفهوم الماركسي للايديولوجيا ، تستند في الواقع لفهم
خاطيء للمفهوم المذكور ، على اعتبار انه - في زعم شوميتير - يحصر العوامل
الاجتماعية التي تشكل (الذهن) الانساني بالمصالح الطبقية وحدها ، بالمعنى
الاقتصادي الضيق ، في حين ان الصحيح ان الايديولوجيا تعكس جميع
(حقائق البناء الاجتماعي الموضوعية) حسب تعبيره (١٧) . ان هذا التفسير
(الوحداني Monist) للايديولوجيا ، لا صلة له ، في الواقع ، بالتفسير
الماركسي ، خلاف ما يظن شوميتير ، واغلب المفسرين الاكاديميين المعاصرين ،
كما اوضحنا ذلك تفصيلا في اثناء هذه المحاضرات . الخلاصة ،
حول هذه النقطة ، ان شوميتير يؤكد خطر التحيز الايديولوجي على التحليل
الاقتصادي ، وان من الضروري الانتباه له عند دراسة وتقييم الفكر المذكور ،
خاصة وان المحلل الاقتصادي نفسه هو (نتاج محيط اجتماعي محدد ، وموقع

معين في المحيط المذكور) يوجهانه لنظر بعض الاشياء دون الاشيء الاخرى ،
وللنظر اليها في ضوء معين ، دون الاضواء الاخرى .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الاستاذ الامريكي (تيلر) يقف في هذه
المسألة ايضا موقفا مناقضا لوجهة نظر شوميتير ، حيث لا يجد أية غضاضة
من الاعتراف بتحيزه الايديولوجي صراحة بالنسبة للموقف من الفلسفات
الاجتماعية المختلفة ، وهو ينكر امكانية (الحياد) في هذه المسألة الأساسية .
ان (الموضوعية العلمية) بالذات ، في جميع ميادين المعرفة ، تقتضي من
العلماء ، في نظر تيلر ، التعبير عن وجهات نظرهم الفلسفية بصراحة وامانة
ووضوح ، ومقارنة ذلك بـ (الايديولوجيات) الكامنة وراء الانجازات
العلمية لكبار المفكرين ، وآثارها الاكيدة في الانجازات المذكورة (ص ١٢
من مقدمة كتابه المشار اليه سابقا) . ولا يسعنا في هذا الصدد الا التناء على
شجاعة وامانة تيلر في هذا الموضوع ، بالرغم من اختلافنا الجذري مع
فلسفته اللبرالية المحافظة . انا نرفض مع الاستاذ تيلر المنهج (الانتقائي)
الذي يدعو اليه الاستاذ شوميتير وامثاله من الاكاديميين المعاصرين .

٩ - الفكر الاقتصادي والمنهج الاقتصادي :

اما من ناحية (المنهج Method) واثره في تحديد الفكر الاقتصادي ،
فيرى هاني^(١٨) بان اختلاف المنهجية من اهم اسباب الخلاف في الفكر
الاقتصادي . ويشير الى منهجين اساسيين اتبعا بصورة عامة في تاريخ
الاقتصاد ، هما المنهج الاستنتاجي Deductive والمنهج الاستقرائي
Inductive . اما المنهج الاحصائي فيعتقد هاني انه في التحليل الاخير
جمع بين المنهجين المذكورين . ويطلق بعض الاقتصاديين على المنهج الاول
المنهج (الفلسفي) وعلى المنهج الثاني ، المنهج (التاريخي) ، وعلى المنهج
الثالث ، المنهج (التاريخي الفلسفي)^(١٩) . ان المنهج الاستنتاجي يبدأ من
العام الى الخاص بطريق عمليات التحليل الذهني . انه يفترض العلم المسبق

بالقوى والشروط التي تفسر المسألة موضوعة البحث ، ومن هذه (المقدمات)
المفترضة ، يستتبع (النتائج) المطلوبة ، بطريق بعض القواعد المنطقية .
ومن الطبيعي ان حسن استخدام هذا المنهج يقتضي التحقق من صحة
المقدمات والنتائج المترتبة عليها عن طريق الملاحظة والاختبار ، الا ان كثيرا
ما يساء استخدام المنهج المذكور ، وذلك بوضع مقدمات تعسفية ، استنادا الى
ما يسمى (التجربة العامة ، Common Experience أو (الحقائق الاعيادية)
Familiar Facts او (الاتجاهات الطبيعية) Natural Tendencies
دون الاستناد الى الوقائع الملموسة أو الخبرات الواقعية ، مما يؤدي الى وضع
نظريات تجريدية ومطلقة ، قابلة للتطبيق ، في زعم اصحابها ، في كل زمان
ومكان (٢٠) . اما المنهج الاستقرائي ، فيبدأ من الخاص وينتقل الى العام ،
عن طريق اختبار حقائق العالم الخارجية وجعلها الاساس لصياغة القوانين
التجريبية العامة Empirical Laws .

ويسمى هاني المنهج الاستقرائي بـ (منهج الملاحظة) Method of
Observation وكما ان المنهج الاول (الاستنتاجي) قد يساء استعماله ،
كذلك المنهج الثاني (الاستقرائي) . فمثلا ادى المنهج المذكور ، بالتطرف
في تفسيره وتطبيقه ، بعض اقطاب المدرسة التاريخية الالمانية ، ليس فقط الى
انكار الطابع المطلق للقوانين والمبادئ الاقتصادية ونفي الطابع الشمولي
لمسلمات المدرسة الكلاسيكية الانكليزية (كالانسان الاقتصادي ، وانسجام
المصالح) ورفض استنتاجات المدرسة المذكورة (تقسيم العمل الدولي ،
حرية التجارة الدولية ... الخ) ، بل انه ادى بهم حتى الى انكار امكان
صياغة نظرية اقتصادية او قانون اقتصادي ، ومعنى ذلك في الواقع انكار
وجود اي (علم) للاقتصاد . ويرى هاني ان المنهجين المذكورين في الواقع
متكاملان وان كبار الاقتصاديين في الماضي والحاضر يستخدمون المنهجين
معا ، وان كان الاتجاه لديهم يتركز عادة على احدهما اكثر من الاخر ،

فينسب اليه المنهج المذكور . وبهذا المعنى يمكن اعتبار ريكاردو وفون ليست
 وفون تون وجفنز مثلا من الاستنتاجيين ، بينما يعتبر الماركنتيون وفون
 مولر وهلدبراند مثلا من الاستقرائيين^(٢١) . ومما له صلة بهذا الموضوع ،
 علاقة استخدام المناهج المذكورة في المرحلة المعينة من تطور الفكر البشري .
 فاذا اخذنا بنظرية الاجتماعي الفرنسي اوغست كونت *Compte* التي شرحها
 في كتابه الشهير (الفلسفة الوضعية ، الفصل الاول)^(٢٢) ، حيث صنف
 تطور الفكر البشري الى ثلاث مراحل : المرحلة الاولى هي المرحلة
 الثيولوجية (اللاهوتية) حيث حاول الانسان خلالها اكتشاف اسباب الظواهر
 ومنشأها في قوى علوية فوق الطبيعة ، والمرحلة الثانية هي المرحلة
 (الميتافيزية) ، حيث حاول الانسان اكتشاف الاسباب المذكورة في قوى
 أو جواهر تكمن في صلب الظواهر نفسها ولكنها منفصلة عنها ، والمرحلة
 (الوضعية) حيث حاول الانسان تصنيف العلاقات الكمية بين الظواهر
 وصياغة معادلات رقمية لها وتلمس الاسباب والنتائج في هذه العلاقات
 والصياغات الكمية اذا اخذنا بهذه النظرية ، فتكون المرحلتان الاولى
 والثانية هما مرحلتا المنهج الاستنتاجي ، بينما بدأ المنهج الاستقرائي يسود
 في المرحلة الثالثة . انني اعتقد ان هذا الرابط بين المنهج وبين نظرية كونت ،
 لا أساس له من الواقع بسبب الطابع المثالي والميتافيزي المناهض للعلم لنظرية
 كونت الوضعية ولمجموع امتداداتها في الفلسفة الحديثة (مثلا الوضعية
 المنطقية المعاصرة) . ان الوضعية تنكر في الواقع العلم ، لانها لا تعترف الا
 بالظواهر الخارجية وتنكر وجود العلاقات الجوهرية بين الظواهر المذكورة ،
 اي انها تنكر في الواقع وجود (القوانين) بالمعنى العلمي . والواقع ان
 الذهنية الميتافيزية وحتى الثيولوجية ، لم تختفيا في العصر الحاضر ، بل على
 العكس فانهما اصبحتا جزءا من الايديولوجية الاكاديمية المعاصرة لحد
 كبير . ليس في الاستمرار في ترديد الكلام عن القوانين الاقتصادية
 (الطبيعية) ومعدلات الاجور او الارباح أو الائتمان . . . الخ (الطبيعية) ،

صدي واضح للذهنية الميتافيزيقية ، ذات الطابع التجريدي والمنطلق
واللاتاريخي ؟ وقد لاحظ هانسي ان هناك ما يشبه (الدورات) Cycles
في التطور التاريخي للمنهجية ، ففي العصور القديمة والوسطى
سادت المنهجية الاستنتاجية او الفلسفية ، المطلقة ، ثم تجاء رد الفعل على
ايدي الباركتيليين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث تطرقوا في
استعمال المنهج الاستقرائي ، ثم مال الفيزيوقراط الفرنسيون والكلاسيك
الانكليز الى استخدام المنهج الاستنتاجي ، وبعدها جاء رد الفعل العنيف من
قبل التاريخيين الالمان الذين تطرقوا جدا في استخدام المنهج الاستقرائي ، ثم
علود اقطاب المدرسة المساوية ومارشال الى استخدام المنهج الاستنتاجي
ولكن باعتدال ... وهكذا ، اما الاقصاديون المعاصرون فيميلون الى
استخدام المنهجين معا .

انا نعتقد ان تصنيف المنهجية في الاقصاد الى استقرائية واستنتاجية
واحصائية ، كما تبدو في جميع المؤلفات الاكاديمية المعاصرة تقريبا ،
لا يستوعب كامل العملية المنهجية ، ولا حتى جوهر هذه العملية . وقد
اشرنا الى الصياغة العلمية للمنهجية في العلوم الاقتصادية عند تطرقنا الى نظرية
لانكه Lange في المقدمة العامة التي وضعناها لهذه المحاضرات .

١٠ - حول تفسير الفكر الاقتصادي :

لقد تطرقنا في المحاضرات الى اساليب الاقصاديين الاكاديميين
المعاصرين في عرضهم لمبادئ تاريخ الفكر الاقتصادي من ناحية
الشكل ومن ناحية الموضوع . ونود ان نضيف هنا رأى الاستاذ الامريكي
(بلوغ) الوارد في المقدمة التي كتبها لكتابه (النظرية الاقتصادية ، نظرة
الى الورداء) (٢٣) ، حيث يرى ان المقياس الذي يجب ان نقيم به الفكر
الاقتصادي في تطوره التاريخي هو النظرية الاقتصادية المعاصرة ، وان

الهدف من دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هو اكتشاف (التقدم) الحاصل في الفكر المذكور ، سواء من ناحية استكمال الادوات التحليلية أو من ناحية جمع المعلومات التجريبية لاثبات الفروض والنظريات الاقتصادية او من ناحية التحرر من الوان التحيز التي كثيرا ما تغلف الجوهر القابل للاختبار في الفكر الاقتصادي Testable Core ، او من ناحية التقدم في فهم آليات النظم الاقتصادية . ويرى بلوغ ان هناك اتجاهين اساسيين في نظرية المؤلفين المعاصرين لتاريخ الفكر الاقتصادي (والفكر العام بصورة أوسع) : الاتجاه النسبي والاتجاه المطلق Relativist, Absolutist . فالاتجاه الاول ينظر لاية نظرية اقتصادية في الماضي على اعتبارها انعكاسا لظروف عصرها ، وبهذا يبرر من ناحية المبدأ جميع النظريات الماضية . اما الاتجاه الآخر فيركز انظاره على التقدم الفكري الملوس في المسألة موضوعة البحث ، وينظر لتاريخ الفكر الاقتصادي على اعتبار انه تطور مستمر من الخطأ الى الصواب . وعلى هذا الاساس يصنف مؤلفنا جميع تواريخ الفكر الاقتصادي الاكاديمية ، وان كان يعترف بان جميع هذه المؤلفات لا تأخذ بأي من هذين الاتجاهين على اطلاقه ، ولكنها قابلة للتصنيف على اساس ميلها لهذا الاتجاه أو ذاك . ويستشهد المؤلف ، كأثلة على الاتجاه النسبي ، بكتاب اريك رول (تاريخ الفكر الاقتصادي) الذي يعتبر الافكار الاقتصادية مجرد تعقيلات للمصالح الطبقية ، وان التغيرات في البناء الاقتصادي والنظم الاقتصادية تكون (المؤثرات الكبرى) Major Influences في الفكر الاقتصادي . كذلك يستشهد بكتاب شتارك (تاريخ الاقتصاد في علاقته بالتطور الاجتماعي) (٢٤) الذي يعتبر النظريات الاقتصادية التاريخية مجرد مرآة عاكسة لعالمها المعاصر . فنظرية قيمة العمل لريكاردو مثلا تعكس ضعف انكته في الصناعة البريطانية حينذاك ، والتحفظات التي صاغها ريكاردو على نظريته المذكورة في اواخر حياته تعكس التقدم الآلي في الاقتصاد البريطاني . كذلك يستشهد

المؤلف بكتاب ليودوجن (معنى وشرعية النظرية الاقتصادية)^(٢٥) ، الذي لا يكتفي بربط الفكر الاقتصادي بظروف العصر التاريخية والسياسية ، بل يتجاوز ذلك الى تحديد (المعنى الموضوعي) Objective Meaning لاية نظرية اقتصادية ، بالسياحة العملية التي توصي بها منظورا اليها لا من زاوية عصرها بل من زاوية عصرنا الحاضر . ان هذا التفسير لنظرية روجن هو تفسير خاطيء وغير أمين على وجه التأكيد ، لان روجن يؤكد صراحة على ضرورة تحديد شرعية النظريات الاقتصادية بمقاييس عصرها لا بمقاييس عصرنا نحن ، وعبارته التي اقتبسها هنا قاطعة بذلك (at the time of their projection) ص ١٣ من الاصل الانكليزي) كما اوضحنا ذلك اثناء المحاضرات . ويرى بلوغ ان هذا الموقف النسبي قد يؤدي احيانا بأصحابه الى (دمج) تاريخ الفكر الاقتصادي بتاريخ الفلسفة السياسية والاخلاقية ، وارساء هذا التاريخ الفكري على اساس من التاريخ الاقتصادي والسياسي . ويستشهد على ذلك بمحاضرات ميشل (ملاحظات حول نماذج النظرية الاقتصادية)^(٢٦) وكتيب (غرى) حول (تطور المذهب الاقتصادي)^(٢٧) . ان بلوغ يهاجم الاتجاه النسبي لانه لا يكتفي غالبا بـ (تفسير) الفكر الاقتصادي بالواقع الاقتصادي بل انه ينتهي الى (تبرير) جميع النظريات الاقتصادية السابقة ، على قدم المساواة ، وبالتالي الى انكار حصول اي تقدم حقيقي في تاريخ الافكار الاقتصادية ، متجاهلا بهذا ، التطور الهائل في ادوات التحليل الاقتصادي . على ان المؤلف يعترف بان التقدم التاريخي المذكور لم يكن مستويا أو مستمرا أو تدريجيا ، بل من الملاحظ ان تاريخ الفكر الاقتصادي شهد (قفزات) أو تحولات فجائية في الافكار ، مثال ذلك التحول من الاقتصاد الكلاسيكي الكلي Macro—Economics الى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الجزئي Micro—Economics وان من الضروري ربط هذه التحولات الفكرية الكبرى بتحولات حقيقية في الكيان

Institutional structure of Society

المؤسسي للمجتمع

كذلك يتقد بلوغ بعض الاقتصاديين (التييين) الذين يضمون تفسيرات شاملة مزعومة لتاريخ الفكر الاقتصادي ، على أساس انه مظهر للصراع بين بعض المبادئ الفلسفية الكبرى ، من قبيل الصراع بين الفردية Individualism والعالمية Universalism كما يفعل الاستاذ الالماني شبان في كتابه (تاريخ الاقتصاد) (٢٨) ، أو الصراع بين النظرتين العضوية Organic والآلية Mechanical للنظام الاقتصادي كما يفعل الاستاذ السويدي مردال في كتابه (العصر السياسي في تطور الفكر الاقتصادي) (٣٠) . وتطرف بعض التيين الى حد نسبة النظريات الاقتصادية الى عوامل سايكولوجية صرفة ، كما فعل فليسمان في كتابه (سايكولوجية الاقتصاد) (٣١) عندما نسب نظرية وليم بيتي في قيمة العمل (العمل وحده هو مصدر القيمة) ، ونظريته في المشكلة الاقتصادية (بخل الطبيعة هو وحده مصدر المشكلة) الى النفسية (الابوية) Patriarchal التي كانت تسيطر على المجتمع البريطاني حينذاك محققة الانثى (اي الطبيعة في نظرية بيتي) وممجدة الذكر (اي العمل في نظرية بيتي) . ان مثل هذه التفسيرات السمولية التعسفية هي التي احدثت ردود فعل ، عنيفة احيانا ، لدى بعض المؤرخين الاقتصاديين المعاصرين ، فاتجهوا في الاتجاه الآخر (الاطلاقي) مؤكدين على الطابع المستقل ، الذاتي ، للتحليل الاقتصادي ، وعدم تاثره بالمصادر الخارجية ، فكرية كانت ام واقعية . ولعل شويمير في (تاريخ التحليل الاقتصادي) ابرز من يمثل هذا الاتجاه الاطلاقي المتطرف . انه ينكر تأثير الفلسفة في تشكيل التحليل الاقتصادي ، في اي زمان ومكان ، بالرغم من كونه يكرس نصف كتابه الضخم لدراسة الاجواء الفلسفية والفكرية والتاريخية ، المحيطة بالمذاهب الاقتصادية الكبرى . ويعتقد بلوغ ان تأثير (الايدولوجية) على نوعية التحليل الاقتصادي امر مفروغ منه ،

ويستشهد على ذلك بعدة امثلة من النظريات الاقتصادية التاريخية ، كنظرية التجارة الدولية لريكاردو وارتباطها بالعناء للملاكين العقاريين ، ونظريات ماركس المرتبطة بالعناء للرأسمالية ... الخ ، ولكنه يصر على وجهة نظره في ضرورة تقييم التحليلات الاقتصادية النظرية بمقاييس علمية موضوعية ، بصرف النظر عن الايديولوجية السياسية التي تغلفها ، اي تقيّمها بمنطق النظرية الداخلي .

١١ - عناصر الفكر الاقتصادي :

أشرنا بايجاز ، في المحاضرات الى العناصر المختلفة للفكر الاقتصادي ، والمعنا الى تميزات بعض الاساتذة الاكاديميين في هذا الموضوع . ونود ان نضيف الآن الى ذلك ، حقيقة ان من اوائل من ميزوا بين « النظرية » و « المذهب » هو الاقتصادي الفرنسي كابتان بيرو ، في مؤلفه (المطول في الاقتصاد السياسي ، الطبعة الثانية ، ١٩٤٥ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، بالفرنسية) (٣٢) ، الذي أكد بالحرف الواحد ان (من المناسب الفصل بأقصى ما يمكن من الجذرية ... بين النظرية والمذهب ، بين التفسير والتقدير ، بين معرفة الواقع واصدار الحكم القيمي) . وقد سايره في هذا التمييز عدد كبير من الاقتصاديين الفرنسيين كان من آخرهم الاستاذ لاجوجي في مقدمة كتيبه (المذاهب الاقتصادية ، ١٩٤٩ ، المقدمة ، بالفرنسية) حيث أرتأى ان (النظرية) تكفي بتفسير الواقع او الظاهرة الاقتصادية وتحاول اكتشاف عللها واسبابها ، وترصد ردود الفعل التي تحدثها في السلوك الاقتصادي ، وتشخص الآلية (ميكانيزم) التي تسير بموجبها والقوانين التي تحكمها ، وهذه هي وجهة النظر العلمية . اما (المذهب) فيتجاوز التفسير الى التقدير ، ولا يكفي بالتعليل بل يتجاوزه الى التقسيم ، اي اصدار احكام قيسية Valeurs De Jugement على الواقع ، ويوصي باجراءات محددة ، أو الامتناع عنها ، لتغيير هذا الواقع ، ويقترح مشاريع اصلاحية تكون اساسا

للتوقع والتنبؤ الاقتصاديين • انه ينتقل من ميدان (المعرفة) الى ميدان (العمل) ، وهذه هي وجهة النظر الاخلاقية • اما (السياسة) الاقتصادية ، فهي تطبيق للنظرية الاقتصادية بغية تعديل الواقع بالاجراءات التشريعية الوضعية ، وهذه هي وجهة النظر القانونية •

كذلك يؤيد أميل جّام في كتابه (تاريخ النظريات الاقتصادية ، ١٩٥٠ ، ص ٧ ، بالفرنسية)^(٣٣) هذا التمييز بين المذهب والنظرية ، ويرد على منتقديه من الاقتصاديين الفرنسيين ، وخاصة الاستاذ (فيلي) في مؤجزه المعروف^(٣٤) الذي ذهب فيه الى انه ليس هناك فرق في الطبيعة بين هذين المفهومين ، وان المذهب ما هو الا نظرية اتخذت صفة موضوعية Objectivisee بعد دخولها في القطاع العام وتحولها الى سياسة اقتصادية • ولكن الواقع ان فيلي نفسه يعود الى التمييز المذكور بصورة غير مباشرة ، عندما يميز بين (المذهب) و(العلم) • فالعلم في نظره (يفصل) بين ميادين المعرفة المختلفة وذلك للتركيز على كل منها على انفراد بغية دراستها بتعمق ، بينما المذهب (يربط) بين الميادين المختلفة (الاقتصادية والسياسية والاجلاقية ... الخ) وذلك لاستيعاب (وحدتها) كمجموع • ان هذه عودة للتمييز بين النظرية والمذهب ولكن بشكل آخر • على ان (جام) يعترف بالصعوبات العملية في التمييز بين المذهب والنظرية في احوال كثيرة (راجع كتابه ص ٨ - ١١) ، وذلك لعدة اسباب اهمها :

أ - الارتباط التام بين نظريات المفكرين الاقتصاديين ومذاهبهم ، بحيث يصعب فهم نظرياتهم دون الاشارة الى مواقفهم المذهبية • كما ان فشل النتائج المذهبية في التطبيق هو الذي يدفع لاعادة النظر في النظريات ، مثال ذلك ان مراجعة النظرية الكلاسيكية غدت ضرورة نتيجة تعارضها الصارخ مع معطيات الواقع المتبدل ، اي نتيجة فشلها في العمل والتطبيق •

ب - صعوبة التمييز بين الطابع المذهبي والطابع النظري للافكار

الاقتصادية في احيان كثيرة • مثال ذلك نظرية الريع لريكاردو وطابعها المبرر للبرالية ، ونظرية الاستغلال (فائض القيمة) لما ركس وطابعها الهجومى على الرأسمالية ، ونظرية الفائدة لبوم بافرك وطابعها التبريرى للرأسمالية المالية • وقد ذهب بعض الاقتصاديين المعاصرين الى استبعاد الاقتصاد التطبيقي من ميدان النظرية الاقتصادية وقصرها على الاقتصاد الصرف او الخالص Pure (مثال ذلك الاستاذ بوسكيه^(٣٥) الفرنسي والاستاذ روبنز^(٣٦) الانكليزي) ، الا ان اغلبية الاقتصاديين المعاصرين يخطئون هذا الاتجاه ، وبعموم مفهوم النظرية على دراسة المؤسسات والكيانات والبنى الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك بعض الاقتصاديين المعروفين بميولهم التحليلية النظرية المطلقة ، من امثال الاساتذة هايك وفرونسوا برو وانطونلي •

ج - ان هذا التمييز بين المذهب والنظرية ، يستند مفهوم خاطيء عن طبيعة العلوم الاجتماعية (ومنها الاقتصاد) ، وتعميم طابع العلوم الطبيعية عليها ، لان العلم الاجتماعى لا يقتصر على تفسير الواقع بل يتضمن ايضا تحديد (الغايات) و (الوسائل) الموصلة اليها • ان العلوم الاجتماعية هي علوم (غائية) Finalistes باعتراف عدد متزايد من العلماء المعاصرين ، وهي بهذا المعنى تشمل النظرية والمذهب ، بالمعنى السابق (راجع حول طبيعة العلم كتاب الاستاذ هنرى غتون المعنون : الكاثوليكية الاجتماعية ، ١٩٤٥ ، بالفرنسية)^(٣٧) •

ومع كل هذه الصعوبات في التمييز بين المذهب والنظرية ، يدافع الاستاذ جام عن التمييز المذكور ، ويقصر تاريخ الفكر الاقتصادي على تاريخ النظريات الاقتصادية وحدها مستبعدا من هذا التاريخ كل ما ليس له صلة بتفسير الواقع ، من قبيل الاتجاهات الطوبائية ، التي يحفل بها التاريخ المذكور • ويرى جام ان هذا التاريخ يجب ان يتركز على ارتياد الميادين الثلاثة التالية :

أ - دراسة تطور المنهجية الاقتصادية في تحديد المفاهيم الأساسية
لعلوم الاقتصاد Methodes De Conceptualisation وتسجيل
التقدم الحاصل في هذا المضمار واكتشاف الأخطاء المرتكبة عبر التقدم
المذكور . مثال ذلك تصنيف الدخل إلى عناصره الأساسية من ربح وفائدة
وزرع واجور ... الخ ، مع كيفية الوصول إلى ذلك .

ب - تحديد العلاقة بين الفكر الاقتصادي والفكر العام ، وخاصة
الفلسفة . ويعتقد جام أن نوعية الفلسفة السائدة في عصر ما (ارادية أم
جبرية ، عقلانية أم ميتافيزيقية ، لاهوتية أم لا أدبية ... الخ) تؤثر الخد
كبير على أسلوب طرح المشاكل الاقتصادية وعلى حلولها على السواء .

ج - تسجيل تطور العلاقات المركبة بين الظواهر الاقتصادية نفسها ،
أي اكتشاف ودراسة القوانين الاقتصادية وتطورها (مثلا تكون مستوى
الأسعار ، أو أسعار الصرف أو العلاقات بين الادخار والاستثمار أو بين
مستوى الاجور وكميات الإنتاج ... الخ) .

من الواضح ان جميع التمييزات المذكورة هي تمييزات نظرية
(مدرسية) ، قد تنفع في تحليل الظواهر الاقتصادية والعناصر العلمية ،
ولكن لا أساس لها في الواقع الاقتصادي . وأكثر الاكاديميين اليوم يؤكدون
على التفاعل المستمر بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية ، مثال ذلك
ان (لاجوجي) وهو من انصار التمييز ، يشير صراحة (ص ٦ - ٧ من
كتابه السابق) إلى الدور الحاسم في نظريات أرسطو وتوماس الأكويني وسمت
وماركس في تطور النظام الاقتصادي والسياسي ، وان كان يستنتج من هذه
المسلمات نتائج خاطئة بالمرّة ، من قبيل دحض المادية التاريخية وتوكيد
التفسير المثالي (وخاصة الهيغلي) للتاريخ ، بل حتى إلى تأييد التفسير
البطولي لامثال توماس كارلايل . انا إذ نرفض هذه التشويهات المتتالية
للمادية التاريخية ، نحيل إلى الفصل الذي كتبناه حول هذه النقطة في

محاضراتنا عن تطور النظم الاقتصادية • واخيرا فان الاستاذ (جام) نفسه تراجع كلياً عن موقفه السابق في كتابه الجديد (تاريخ الفكر الاقتصادي في القرن العشرين ، الجزء الاول ، المقدمة ، ١٩٥٥ ، بالفرنسية) (٣٨) وأخذ يهاجم التمييز بين المذهب والنظرية على اساس انه (يشوه) اعمال المفكرين الاقتصاديين ويجزئ فكرهم الموحد ، ويقدم عنهم صوراً غير انسانية • وهذا بالإضافة الى ان هذا التمييز يشوه كذلك المنهجية العلمية ولا يستوعب مراحلها الخمس المتعاقبة ، مرحلة الملاحظة Observation فالفرضية Hypothese فالتعميم المنهجي Systematisation فالتحقيق Verification واخيرا العمل او التطبيق Action • ومما يلاحظ ان الاستاذ يبرو نفسه ، وهو الرائد الاول لهذا التمييز ، لم يلتزم به بدقة في مؤلفاته العديدة عن تاريخ الفكر الاقتصادي والفكر الاقتصادي المعاصر •

١٢ - الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي :

لقد تطرقنا الى مفهوم (النظام) الاقتصادي في اماكن مختلفة من المحاضرات (راجع نظريات شومبيتر ولانكه ولانداور ... الخ) ، وقد تطرقنا بكل ايجاز الى جانب من آراء الاقتصادي الامريكي المعاصر بكنكهام في هذه المسألة (٣٩) • ان مفهوم بكنكهام (التكنولوجي) للنظام الاقتصادي ، يرتبط بمفهومه عن المشكلة الاقتصادية التي تنشأ في نظره بسبب عدم كفاية قدرة الناس على اشباع حاجاتهم المادية ، أي ان مفهومه في هذا الصدد هو المفهوم الشائع في الاوساط الاكاديمية المعاصرة ، مفهوم الندرة الاقتصادية Scarcity • كما انه ينتهي من تحليلاته الى ان الاختلاف بين النظم الاقتصادية المعاصرة هو اختلاف في النوع وليس مجرد اختلاف في الدرجة ، كما انه يخطئ الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ذهبوا الى وحدة النظام الاقتصادي ، اي خلود نظامهم الكلاسيكي في الواقع ، ويصر على تعدد الانظمة الاقتصادية بسبب تعدد الاساليب الممكنة لحل المشكلة الاقتصادية • كما انه

يهزأ بالرأى الذي يتصور امكان انهيار ما يسميه (النظام الصناعي غير الرأسمالي) ، ويقصد طبعا النظام الاشتراكي ، بسبب تعارضه مع آليات النظام الرأسمالي . كذلك يرى المؤلف ان تعدد النظم الاقتصادية في العصر الحاضر يعود الى العوامل الثلاثة التالية :-

أ - تعدد الاهداف الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة بالرغم من وحدة الاهداف الاقتصادية الخمسة (وهي اولا تحقيق الحد الاقصى من الكفاية الانتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية لتلافي البطالة ، وثانيا تحقيق الحد الاقصى من الاستقرار لتلافي الازمات الاقتصادية ، وثالثا تحقيق الحد الاقصى من المساواة في توزيع الدخول لسد حاجات المستهلكين ، ورابعا تحقيق الحد الاقصى من النمو الاقتصادي لضمان زيادة الانتاجية في الأمد الطويل ، واخيرا تحقيق مستلزمات التبدل الاقتصادي والاجتماعي) . ان المجتمعات تختلف في الافضليات التي تعطىها للاهداف الاجتماعية ، والاقتصاديون - في نظر بكنكهام - لا يصدرون (تقييمات) على الاهداف المذكورة بل يوصون فقط بأحسن (الوسائل) المناسبة للوصول اليها ، وهذا هو احد الاسباب لاختلاف وتعدد النظم الاقتصادية . ان بعض المجتمعات مثلا يعطي اهمية قصوى للقوة العسكرية بينما يخضع مجتمع آخر للسيطرة الدينية ويفضل مجتمع ثالث الثروة المادية كما كانت الحال مثلا في المجتمع المادي الديمقراطي في العهد الكلاسيكي (الذي أتخذ شعار اكبر مقدار ممكن من الثروة لأكبر عدد ممكن من الناس) .

ب - تعدد الطرق للوصول الى نفس الهدف الاقتصادي . فمثلا يمكن الحصول على هدف (زيادة الانتاج) بعدة طرق ، منها على سبيل المثال زيادة المنح الحكومية ، أو تخفيض الضرائب ، أو التأمين ، أو اجراءات التدخل الحكومي . كذلك يمكن الوصول الى (اعادة توزيع) الدخل الوطني ، بعدة طرق ، قد تكون مباشرة كالاجراءات التشريعية ، أو غير

مباشرة كالأجراءات المالية ، أو بواسطة نظام السوق نفسه •

ج - الاختلاف في الأولويات التي تعطى لبعض الأهداف الاقتصادية دون الأخرى • فمثلا في مجتمع تكون أغليته من الطبقة العاملة يكون هدف (العمالة الكاملة) من أول الأهداف الاقتصادية المطلوبة ، ولكن في مجتمع آخر تغلب عليه المراتب المهنية ، الوسطى والصغيرة ، يكون هدف (النمو) و (المهارة) من أول الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها •

لهذه الأسباب جميعها ، يرى الأستاذ بكنكهام ، تعدد النظم الاقتصادية لا في البلدان المختلفة فحسب ، بل في البلد الواحد • مثال ذلك ان النظام الاقتصادي الأمريكي الآن يختلف لحد كبير عن النظام الأمريكي في سنوات ١٨٦٠ و ١٩١٠ وحتى في ١٩٣٢ • ان (النظام) الاقتصادي ما هو الا مجموعة (وسائل السيطرة) Control على العمليات الاقتصادية لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية • وتكون هذه الوسائل متعددة بطبيعة الحال ، ومن أهمها وسيلة التشريع ، ووسيلنا العادة Custom والتقليد Tradition ووسائل الرأي العام والاقناع Persuation والدعاية ، أو وسيلة السوق الحرة • وهذا الاختلاف في وسائل السيطرة هو جوهر الاختلاف في النظم الاقتصادية حسب رأى بكنكهام (تراجع تفاصيل جيدة عن هذه الوسائل ودورها في تحديد طبيعة النظم الاقتصادية في المؤلف الجديد للأستاذ الألماني هايمان بعنوان : النظرية الاجتماعية للنظم الاقتصادية ، بالمانية ، ١٩٦٣ (٤٠) •

واستنادا لهذا المفهوم التكنولوجي للنظام الاقتصادي ، يعرف بكنكهام النظام الرأسمالي بالشكل التالي : هو (نظام اقتصادي صناعي يملك درجة عالية من التكنولوجيا ويتميز بالمؤسسات الأربعة التالية :

أ - الملكية الخاصة لاهم السلع الرأسمالية واغلب السلع الاستهلاكية •

ب - نظام السوق ، الذي يسمح بحساب النفقات والاسعار بصورة عقلانية ، كما يسمح للرأسمالين والعمال والمستهلكين جميعا بالحساب العقلاني لاستخدام مواردهم على أحسن صورة ممكنة لتحقيق أقصى اشباع لتفهم المادي Material gain .

ج - دافع الربح ، الذي يدفع جميع النشاطات الاقتصادية داخل النظام .

د - الحرية الاقتصادية Lasser Faire التي تقتضي عدم تدخل الحكومة في النظام الاقتصادي الا في حدود وضعها للاطار العام Framework اللازم لعمل نظام السوق ومؤسسة الملكية الفردية ، بأكفاً ما يمكن .

ان اجتماع هذه المؤسسات الاربع هو الذي يكون النموذج النظري Theoretical Model للنظام الرأسمالي . ولكن في الواقع والتطبيق ، قد لا تجتمع جميع هذه المؤسسات او قد تجتمع بدرجات متفاوتة . مثلاً يرى بكنكهام ان النظام الامريكى المتأخر لا يعرف الا درجة ضعيفة نسبياً من الحرية الاقتصادية ، في حين ان النظام النازي السابق تميز بتوفر الملكية الفردية ودافع الربح دون الحرية الاقتصادية والمنافسة ، وفي النظام الاقتصادي الذي دعا اليه الاشتراكيان الفايان البريطانياً سدني وبياتريزويب ، تتوفر الحرية الاقتصادية والمنافسة دون الملكية الفردية وحافز الربح .

اما النظام الاشتراكي فيعرفه مؤلفنا كما يلي : هو (نظام اقتصادي صناعي ، يملك درجة عالية من التكنولوجيا ، ويتصف بالمؤسسات الاربع التالية :

أ - الملكية العامة لاهم السلع الرأسمالية ، دون السلع الاستهلاكية .

ب - العدالة النسبية في توزيع الثروة والمدخولات الفردية .

ج - الديمقراطية الاقتصادية أو الصناعية ، أي سيطرة العمال لحد كبير على ظروف الانتاج .

د - التخطيط الاقتصادي ، أي تدخل الحكومة في الاقتصاد ، لتحقيق الاهداف الاقتصادية الشاملة للنظام Overall Economic Goals ومن الملاحظ ان بكنكهام يهدف من دراسته الواسعة للنظم الاقتصادية المعاصرة ، التوصل لايجاد نظام اقتصادي نموذجي عام Model General Economic order للمجتمعات الصناعية الحديثة ، يجمع بين السمات النموذجية للرأسمالية والاشتراكية ، على افتراض ان مؤسسات النظامين المذكورين لا تتعارض بالضرورة اذا اخذت كل على انفراد ، بالرغم من تعارض النظامين ككل . فمثلا يمكن - في زعم مؤلفنا - التوفيق بين مؤسستي الملكية الفردية والملكية العامة بايجاد نوع من الرقابة الاجتماعية على وسائل الانتاج الاساسية . كذلك يمكن تخفيف دافع الربح بشكل يمنع تعارضه مع الديمقراطية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل . ويزعم بكنكهام ان نظام الاتحاد السوفيتي اقل عدالة في هذه النقطه من النظام الانكليزي الذي يصفه بانه (نظام رأسمالي - اشتراكي هجين) Hybride . ان هذا الاتجاه (الوسطي) و (التوفيق) الذي يطبع كتاب بكنكهام هو جزء من النظرية التعددية Pluralist الواسعة الانتشار جدا في الفكر الاكاديمي المعاصر ، وخاصة في امريكا والمانيا الغربية ، وقد اشرنا الى شيء من ذلك في اتناء المحاضرات عند حديثنا عن المفهوم الاكاديمي المعاصر للدولة .

١٣ - الفكر الاقتصادي ونظرية النخبة :

لقد اكتفيت بشارة عابرة الى نظرية النخبة في هذه المحاضرات عند الكلام عن افلاطون وقد اطلعت مؤخرا على كتاب الكاتب الامريكاني المعروف ماكس نوماد (اوجه التمرد)^(٤١) ، وهو كتاب مكرس بكامله لدراسة الفكر الاشتراكي الحديث من زاوية نظرية النخبة Elite ، تلك النظرية الشهيرة

في العلوم الاجتماعية البرجوازية ، والتي تعود جذورها للفكر الاجتماعي القديم ، وخاصة اليوناني (جمهورية افلاطون ، سياسة واخلاق ارسطو ، اقتصادي اكرينوفون) وبالنظر لان النظرية المذكورة تكون عنصراً اساسياً من عناصر الخلفية الاجتماعية وراء اغلب النظريات الاقتصادية الاكاديمية المعاصرة ، رأيت من المناسب استعراض الخطوط العريضة لتطور هذه النظرية ، بشكلها الحديث ، مستفيداً على الاخص من الكتاب الأخير لماكس نوماد .

ان دعاة هذه النظرية يستهدفون في الواقع تحطيم اعتقادين اساسيين كانا ولا يزالان يستحوذان على قلوب جميع التقدميين في العالم : الحكم الديمقراطي ، والمجتمع اللابقي . وهؤلاء الدعاة صنفان : صنف محافظ من خصوم الفكر التقدمي وبرزهم الاجتماعيان الايطاليان كياتاني موسكا وقلفريدو پاريتو ، والصنف الآخر من المرتدين على ماضيهم التقدمي وبرزهم فاكلاف ماجايسكي البولوني وروبرت ميخلس السنديكالي الالمانى ، ويمكن أن نعتبر كاتبنا ماكس نوماد من هذا الصنف الأخير أيضاً .

ان اهم كتاب كلاسيكي ظهر حتى الآن في هذه النظرية هو مؤلف ميخلس بعنوان (حول سوسولوجية الاحزاب في الديمقراطية الحديثة ، ١٩١١) (٤٢) ، وقد ترجم الى الانكليزية بعنوان (الاحزاب السياسية) . ان هدف الكاتب الالمانى هو اثبات ما يسميه (الاتجاهات الاوليفارشية للحياة الجماعية) على اساس عجز الجماهير عن تنظيم شؤونها الجماعية أو العامة ، والاستحالة المادية للإدارة الذاتية في الجماعات الكبيرة الحديثة ، والضرورة الحتمية (للقيادة) الفردية المحترقة ، بحكم ضرورات تقسيم العمل والتخصص ، وتحول هذه القيدة حتماً الى (اوليفارشية) ذات امتيازات سياسية وسلطوية تدعمها الجماهير نفسها . ان هذا (القانون الحديدي للاوليفارشية) كما يسميه ميخلس ، هو الذي سيؤدي دائماً الى انقسام

المجتمع الى قادة (سادة) ومقودين ، وانه قد يتصور الاشتراكيون ولكن الاشتراكية مستحيلة الانتصار (بمعنى المجتمع اللاطبقي والتفاهم على المساواة ، وليس بالمعنى الاقتصادي الصرف للاشتراكية) • يرى ميخلس ان اي مجتمع ، مهما كانت اعتقاداته ، لا بد ان تسوده اقلية ، ذكية ، نشيطة ، لا اخلاقية ، تتوسط دائماً بين (الجماهير) ، وبين (القضية) التي نظم المجتمع اصلاً لتحقيقها (وطن ، دين ، مثل اعلى ... الخ) • ويحرص القادة على تثبيت المجتمع أو المنظمة - اي تثبيت سيطرتهم عليها - اكثر من حرصهم على القضية نفسها • يعتقد المؤلف ان هذا القانون الحديدي ينطبق على الحركات السياسية والدينية على السواء •

فالبودية مثلاً بدأت كحركة احتجاج ضد فساد البراهمانية ، ولكنها انتهت بأوليغارشية رهبانية وثيوقراطية طفيلية في منغوليا والتبت •

والمسيحية ، انتهت بمؤسسات محاكم التفتيش والحروب الدينية •

والحركة الهاسية Hassadism (اليهودية) - صاحبة المثل

الانسانية - انتهت بطائفة مرتزقة فاسدة تعيش على دماء الآخرين •

والبرالية تحولت من حركة موجهة ضد فضاغات الاقطاع والكنيسة ،

الى حركة دفاع عن الاستغلال الرأسمالي واضطهاد الشغلة •

والقومية ، تحولت من حركة تحرير وطني وتوحيد قومي ، الى حركة

اضطهاد لأقلياتها القومية وشعوب العالم الاخرى •

والاشتراكية الديمقراطية ، تحولت من حركة تبت المثل الماركسية

(المجتمع اللاطبقي المتحرر من الاستغلال) الى حركة تسيطر عليها قيادة

اتهازية من الطبقة الوسطى تماليء النظم الرأسمالية على حساب الجماهير

الكادحة وتؤيد الحروب الرأسمالية والسياسة الكولونيالية •

والحركة النقاوية (السنديكالية) ، التي بدأت كحركة احتجاج ضد

القانون والنظام (اي الرأسمالية) الى قلعة للمحافظة وللدفاع عن النظام
القائم .

والماركسية التي كانت لدى ماركس تعني تحرير الطبقة العاملة ،
تحولت في روسيا مثلاً الى شمولية (توتاليتارية) هيرازكية (طبقية) اكثر
استغلاً واستبداداً من المجتمعات الرأسمالية . وبالمناسبة فإن ميخلس هذا
تجنس في أواخر حياته بالجنسية الايطالية واصبح من اشد انصار موسوليني .

* * *

وقبل ميخلس وضع الكاتب السياسي الايطالي المعروف كايانو موسكا
عام ١٨٩٥ مؤلفه (عناصر العلم السياسي)^(٤٣) بالايطالية والسني ترجم
مؤخراً للانجليزية بعنوان (الطبقة الحاكمة) .

ان فكرته الرئيسية هي ان كل المجتمعات ، مهما كان تركيبها
الاجتماعي ، محكومة ب (الاقلية) التي يسميها (الطبقة السياسية) ،
وسلاحها الاساسي - عدا القوة المجردة - هو الشعارات السياسية ، التي
يعرفها بانها (نظام الاوهام لتبرير حكم السلطة السياسية في اعينها أو اعين
المحكومين على السواء) .

* * *

كذلك دافع عن نفس الفكرة الاجتماعية الايطالي پاريتو ، صاحب
نظرية (دورة النخبة) المشهورة ، والتي تنظر للتاريخ وكأنه تعاقب صراعات
مستمرة حول السلطة والامتياز بين من يسميهم الداخليين والخارجيين ومن
المعروف ان الكتاب الرئيسي لپاريتو هو مطوله في علم الاجتماع العام ،
الصادر بالايطالية عام ١٩١٦^(٤٤) .

ان السمة المشتركة بين هؤلاء الكتاب الثلاثة هي سمة انتشاؤم من جهة
(اي انعدام اي امل في تحرير الجماهير من حكم الاقلية السائدة) وسمة

الواقعية في تحليل السياسة من جهة أخرى *

* * *

من الكتاب الذين اثروا تأثيراً بالغاً في موسكا الاجتماعي البولوني - النمساوي لودفيك غوميلوفيتش صاحب كتاب (الكفاح العنصري) (٤٥) الصادر بالامانية عام ١٨٨٣ ، والذي اعتبر (ان المبدأ المحرك والدافع لحركية التاريخ) هو (الجافز الابدي للسيطرة والاستغلال الذي يحرك الاقوى من الناس) وان الاستغلال الانساني هو مظهر (لرغبة الانسان الطبيعية لاشباع حاجاته باقل الجهود الممكنة) *

* * *

ان هذه الفلسفة التشاؤمية (كما سماها ميخلس نفسه) وصفت بحق بانها فلسفة (الخضوع المطلق) من جانب الجماهير لتضيقها المحتوم *

* * *

وأخيراً يفسر ماكس في كتابه موضوع البحث ، هذه الفكرة ، وهو من انصارها ، بانها تسجل حركة التاريخ كصراع بين (النخبة الحاكمة) In-Elite و (النخبة الساعية للحكم) Out-Elite ، التي تقود وتستغل (قضايا) الجماهير للوصول الى الحكم ثم تدير ظهرها للجماهير ، وان كانت هذه الجماهير تستفيد جزئياً من هذا الصراع في تحسين بعض ظروفها المعاشية ، ولكنها لن تصل الى الحكم اطلاقاً * ويرى نوماد ان قانون ميخلس الحديدي يولد بدوره قانوناً حديدياً آخر هو (قانون التمرد الدائم) ضد الاوليغارشية ، مهما كانت ، اقطاعية أو رأسمالية أو بيروقراطية ادارية *

ويرى نوماد أن البيروقراطية الادارية السوفياتية الحالية ، سبق ان تنبأ بنشوتها الكاتب الثوري البولوني ماجايسكي عام ١٨٩٩ أي قبل اربعين عاماً

من كتاب بيرنهام (الثورة الادارية) عام ١٩٣٩^(٤٦) ، عندما فسر المثل الاعلى للمجتمع اللاطقي ، الذي يميز جميع المدارس الاشتراكية ، بانه تعبير عن تطلعات (العمال الفكريين) اي مثقفي اليسار من الطبقة الوسطى ، لتحقيق (حكمهم الطبقي) هم ، باستغلال أوهام الجماهير حول الديمقراطية والاشتراكية . كذلك يرى المؤلف نوماد بان التاريخ الجديد يشبث بان (الصراع بين السادة انفسهم من جهة ، ومحاولات الجماهير الاستفادة من هذا الصراع لتخصين ظروفهم الاقتصادية من جهة اخرى ، يكون المحتوى الانساني للعملية التاريخية) ، وان هذه العملية لا نهاية لها ، وان الصراع الطبقي مستمر الى الابد . ان هذه الثورة هي (الثورة الدائمة) ولكن ليس بالمعنى الماركسي او التروتسكي - الذي يضع نهاية للثورة طالما وصل القادة الجدد للسلطة - ، ولكن بمعنى حتمية الثورة العاجلة أو الآجلة ضد أي شكل جديد للاستبداد والابتغال ، قد تقوم به (النخبات الجديدة) للثورات المنتصرة .

* * *

ان (الادارية) Manegerialism تعني - كما عرفها ماكس نوماد عام ١٩٥٣ في كتابه (القاموس السياسي لمتشكك)^(٤٧) : النظرية التي ترى ان وارث الرأسمالي هوليس العامل بل المدير وموظف الدائرة ؛ ولهذه النظرية تاريخ طويل يلخصه نوماد بصورة مكثفة كما يلي :

أ - أول من أشار الى النظرية هو الفوضوي الروسي المعروف بـ **ياكوفين** .

ب - ثم طورها الثوري البولوني المشار اليه ماجايسكي .

ج - وعرضها في امريكا بصورة خاصة نوماد نفسه في مؤلفه (التمردون والمرتدون ١٩٣٢)^(٤٨) ومؤلفه الآخر (حواريو الثورة ١٩٣٩)^(٤٩) .

د - ثم وضع فيها كتاباً خاصاً ناجحاً الفيلسوف الأمريكي جيمس بيرنهام بعنوان (ثورة الإدارة عام ١٩٣٩) دون الإشارة الى أسلافه في هذه الفكرة .

* * *

ان نقد هذه الفكرة ، وبيان موقعها من مجموع الفكر الامبريالي المعاصر ، لا يدخلان في هذا الاستعراض السريع ، وقد سبق وان تعرضت لهذه النظرية بشيء من التفصيل في المقدمة العامة التي كتبتها لكتاب (ازمة الفكر الاقتصادي) عام ١٩٥٣ (٥٠) . وفي رأبي ان أدق واوفى شرح تفصيلي للمخلفية الاجتماعية لهذه الفكرة ، مع تعزيزها بالمراجع الأصلية نفسها ، هو الشرح الوارد في المؤلف الضخم الذي كبه الاجتماعي الاسباني المعروف الاستاذ لويس ريسكانس سينجس ، بعنوان (دروس في علم الاجتماع) (٥١) عام ١٩٤٨ .

هوامش الدراسة

(١) Roll — A History of Economic Thought, 1952, pp. 13.

(٢) Marx — Theorien über den Meherwert, Dietz Berlin, 1957.

(٣) Duhring — Kritische Geschichte der Nationalökonomie und Sozialismus, 1871.

(٤) Ashly — An Introduction to Economic History and Theory, 1883 - 1888.

(٥) Gide & Rist — Histoire des Doctrines Economiques, 1913.

(٦) يذكر هايمن ان عمر علم الاقتصاد كمادة علمية مستقلة ، لا يزيد على قرنين (تاريخ المذاهب الاقتصادية ، طبعة ١٩٥٩ ، بالانكليزية ، ص ٣) .
Heimann — History of Economic Doctrines, 1959.

(٧) راجع رول ، المؤلف المذكور ، المقدمة .

(٧) Gonnard — Histoire des Doctrines Economiques, 1947, p. 4.

(٨) من المنكرين لاستمرارية الفكر الاقتصادي ، الاقتصادي الالماني اونكن (تاريخ الاقتصاد السياسي ، ص ١٥ ، بالالمانية) .

Onken — Geschichte der Nationalökonomie, s. 15.

(٩) Haney — History of Economic Thought 1957, p. 7.

ولا حاجة للتأكيد بانعدام الصلة بين الاعتقاد بنسبية الافكار الاقتصادية والاعتقاد بالطبيعة التدريجية لتطور النظم الاقتصادية ، كما يتوهم هاني .

Stark — The Ideal Foundations of Economic Thought, 1944, p. 7. (٧٠)

Lajugie — Les Doctrines Economiques, 1949, (١١)
p. 21.

Stvenhagen — Geschichte der Wirtschaftstheorie, (١٢)
1957 s 13..

Taylor — A History of Economic Thought, 1960 (١٣)

Haney — Ibid, pp. 7-20. (٧٤)

Schmoller — Grundriss der Allgemeinen Volk- (١٥)
wirtschaftslehre, s. 71, 1900-1904.

• (الوجيز في النظرية الاقتصادية العامة ، ص ٧١)

Schumpeter — History of Economic Analysis, (١٩)
1955, pp. 29 - 32.

(١٧) شومبيتر ، المرجع المذكور ، الفصل الرابع بعنوان (اجتماعية
الاقتصاد) وخاصة الفقرات المتعلقة ب (التحيز الايديولوجي) ص ٣٥
وبعدها ، بالانكليزية .

(١٨) هاني ، المرجع المذكور ، ص ٢٠ - ٢٧ ، بالانكليزية .

(١٩) يعتبر بعض الاقتصاديين المنهج الاحصائي منهجا مستقلا الى
جانب المنهجين الاستقرائي والاستنتاجي - راجع مقالة روملين Rumälin
في (قاموس الاقتصاد السياسي) لشسوينبرغ ، الجزء الثالث ، ص ٢٠٠

Schönberg — Handbuch der Politischen ökonomie.

(٢٠) أونكن ، المرجع المذكور ، ص ٩ .

(٢١) راجع كأمثلة على هذا الاتجاه الاستنتاجي المتطرف ، الاقتباسات
التي يذكرها الاستاذ هاني من مؤلفات ريجارد وتلي وتورنز

Whatley — Political Economy, pp. 149- 150.

Torrens — Essay on Production of Wealth, 1921.

- Compte — Positive Philosophy, p. 26.
- Blaug — Economic Theory in Retrospect, 1952. (٢٣)
تراجع المقدمة بعنوان : هل تقدمت النظرية الاقتصادية ؟
- Stark — History of Economics in its Relation to (٨٤)
Social Development, 1944.
- Rogin — The Meaning & Validity of Economic (٢٥)
Thought, 1956.
- Mitchell — Lectures: Notes on Types of (٢٦)
Economic Thought, 1949.
- Gray — The Development of Economic Doctrine, (٢٧)
1931.
- Spann — Geschichte der Nationalökonomie, (٢٨)
1931.
- Heimann — Oper. cit., 1945. (٢٩)
- Myrdal — The Political Element in the Develop- (٣٠)
ment of Economic Thought, 1953.
- Weismann — The Psychology of Economics, 1955. (٣١)
- C. Pirou — Traite de L'Economie Politique, pp. (٣٢)
208 - 209.
- وقد ألف (بيرو) في المذاهب والنظريات معا ، ومن ذلك كتبه التالية :
- a. Les Doctrines Economiques en France, 1930.
المذاهب الاقتصادية في فرنسا ، ١٩٣٠ .
- b. Les Nouveaux Courants de la Theorie Economique aux
Etats Unis.
التيارات الجديدة في النظرية الاقتصادية في الولايات المتحدة
- c. La Theorie de L'Utilite Marginale chez Menger.
نظرية المنفعة الحدية لمنجر .

- James — Histoire des Theories Economiques, 1950. (٣٣)
- Villy — Petite Histoire des Grandes Doctrines Economiques. (٣٤)
- Bousquet — Essai sur L'Evolution de la Pensee Economique. (٣٥)
- Robbins — The Nature and Significance of Economic Science. (٣٦)
- H. Guittou — Le Catholicisme Social, 1945. (٣٧)
- Jame — Histoire de la Pensee Economique au Vignetieme Sciecle, 1955. (٣٨)
- Buckingham — The Theoretical Economic Systems, 1958. (٣٩)
- Heimann — Die Soziale Theorie der Wirtschafts—systemen, 1963, S. 36. (٤٠)
- وقد أكد الاستاذ (كون) مؤخرا الترابط بين النظرية الاقتصادية والنظام الاقتصادي ، فكتب في مقدمة كتابه الجديد (تطور الفكر الاقتصادي) العبارة التالية : (بدون دراسة للتاريخ الاقتصادي والسياسي ، تبقى دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي (النظرية) غير شافية من عدة وجوه ، مهما تفرغ الدارس لذلك ، وبذل دونه من عناء) — راجع :
- Kuhn — The Evolution of Economic Thought, 1963. P. 5.
- Max Nomad—Aspects of Revolt, 1959. (٤١)
- Robert Michels — Zur Soziologie des Parteiwesens, 1911 . (٤٢)
- Caetano Masca — Elementi di Seienza Politica, 1893. (٤٣)
- Vilfredo Pareto — Trattato di Sociologia generale, 1916. (٤٤)

- Ludwig Gompłowicz — Rassenkampf, 1883. (٤٥)
- James Burnham — Managerial Revolution, 1939. (٤٦)
- M. Nomad — Aseptic's Political Dictionary, 1953. (٤٧)
- M. Nomad — The Rebels and Renegades. 1932. (٤٨)
- M. Nomad — Apostles of Revolution, 1939. (٤٩)
- اعيد طبعتها في (هذا هو طريق ١٤ تموز) ١٩٦٩ (٥٠)
- Li R. Siches — Lecciones di Sociologia, Mexico, 1948. (٥١)

القسم الاول

دراسات في تاريخ الاقتصاد

